DP

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

DP/1995/L.6/Add.3
9 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٥
٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نيويورك

مشروع تقرير عن الدورة السنوية

نيويورك، ٥-١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: التقرير السنوي للمديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج

جيم - خطة العمل والتنفيذ المالي للبرامج

١ - عرض نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والتنظيم) خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ وطلب سلطة الانفاق البرنامجي (الوثيقة DP/1995/26)، وحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية المعتمدة من مجلس الادارة والمجلس التنفيذي (الوثيقة DP/1995/27). وأشار إلى الزيادة الحاصلة في إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان من الموارد العادية في عام ١٩٩٤ بنسبة ٢٠,٨ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٣. وأكد أن الصندوق لم ينفق فحسب إيرادات عام ١٩٩٤ كاملة، بل خفض أيضا بصورة كبيرة المبالغ المرحلة من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤. وأوضح أن حساب الإيرادات المسقطة في خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ قام على افتراض مساهمة سنوية تقدمها الولايات المتحدة بقيمة ٥٥ مليون دولار، وزيادة سنوية بنسبة ٨ في المائة في مساهمات المانحين الآخرين. وفيما يتعلق بتوزيع الموارد القابلة للبرمجة، قال إن نسبة الزيادة في القيم المطلقة للمبالغ المقدمة إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي ٣٣ في المائة تمثل التغيير الوحيد المهم الحاصل مقارنة بخطة عمل الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨. وأكد أيضا مواكبة الصندوق للأهداف المحددة فيما يتعلق بالتنفيذ المالي لبرامجه القطرية، وإن كان يحتاج إلى موارد أخرى حتى يتمكن من توفير كامل المبلغ المطلوب لهذه البرامج.

95-17286 120695 120695

٢ - ولاحظ كثير من الوفود بارتياح الزيادة في ايرادات الصندوق، وأعرب عن ترحيبه بالتحسن الحاصل في استعمال الموارد في عام ١٩٩٤. غير أن بعض الوفود رأى أن مستوى المبالغ المرحلة لا يزال بالغ الارتفاع، وحث الصندوق على اتخاذ خطوات من أجل تسوية هذه الحالة. وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء الحسابات المستعملة في اسقاطات ايرادات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، ورأي أنها مفرطة في التفاؤل في ضوء الشكوك التي تكتنف تبرعات أحد المانحين الكبار والانخفاض الحاصل أخيرا في المساعدة الانمائية المقدمة من بعض كبار المانحين. واقترح أحد الوفود أن يقوم الصندوق بهمة أكبر بالبحث عن قنوات تمويل غير تقليدية، وطلب آخر الحصول على معلومات عن الجوانب المالية للتعاون بين بلدان الجنوب.

٣ - واستصوبت طائفة من الوفود إجراء زيادة أكبر نسبيا في حصة الموارد المخصصة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأوصت باجراء مراجعة على هذا الأساس للتوزيع الاقليمي للموارد قبل إقرار خطة العمل. غير أن عدة وفود أخرى حذرت من التنقيح الوقتي لخطة العمل بدون إجراء تحليل متأن لدواعي هذا التخصيص المختلف للموارد بحسب المناطق، والآثار التي يمكن أن تترتب عليه. وبعد مناقشة قصيرة، وافق أعضاء المجلس التنفيذي على استعراض مسألة التوزيع الاقليمي، بما فيها حصة الموارد الخاصة بأفريقيا، في ضوء استراتيجية تخصيص الموارد المقبلة للصندوق. وسوف تستخدم هذه الاستراتيجية الجديدة، التي سيناقشها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، كأساس لخطة العمل السنوية المقبلة. كذلك، اقترح أحد الوفود تنقيح خطة العمل بما يعكس الأولويات البرنامجية الجديدة للصندوق.

٤ - وبخصوص التنفيذ المالي، طلب كثير من الوفود إجراء مزيد من التحليل للعوامل التي تتسبب في حدوث اختلافات في معدلات تنفيذ البرامج القطرية. ولاحظ عديد منهم انخفاض معدلات التنفيذ على وجه العموم في البلدان الافريقية وطلب تفسيرا لبطء معدل التقدم المتحقق.

٥ - وأعرب نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والتنظيم) عن شكره للمجلس التنفيذي لما أبداه من تعليقات إيجابية بشأن تحسن معدل استعمال موارد الصندوق، وأكد أن الصندوق سيواصل بذل جهوده من أجل خفض قيم المبالغ المرحلة. وقال إن الزيادة التقديرية في تبرعات المانحين البالغة ٨ في المائة سنويا مستمدة من أنماط الايرادات للفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ التي تظهر زيادة سنوية بنسبة ٩ في المائة. وعلى ذلك، رأى الصندوق أن اسقاطات الايرادات في خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ هي اسقاطات واقعية. وأكد أيضا أن خطة العمل، باعتبارها خطة مستمرة، تنقح سنويا وتقدم إلى المجلس. ومن هنا يمكن أن تجري على الفور التسويات اللازمة في حالة حدوث انخفاض حاد في التبرعات. كما أوضح أن الصندوق يجتهد في البحث عن مصادر غير تقليدية للتمويل، لا سيما في القطاع الخاص، إلا أن نتائج هذه الجهود لا تزال حتى الآن هامشية. وبخصوص التعاون بين بلدان الجنوب قال إن البيانات المالية ذات الصلة ترد في البرامج القطرية والمشتركة بين الأقطار للصندوق.

٦ - وردا على استفسارات بشأن تخصيص الموارد بحسب المنطقة، أكد نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والتنظيم) أن المعايير المستعملة في الحسابات ذات الصلة مستمدة من قرارات مجلس الادارة المتصلة بنظام الأولويات القطرية وغيرها من مؤشرات التخصيص، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالمجالات البرنامجية. وأكد أن خطة العمل المقبلة ستعبر عن الاستراتيجية الجديدة لتخصيص الموارد التي سيعتمدها المجلس التنفيذي. كذلك، سيجري استخدام الأولويات البرنامجية الجديدة بمجرد أن يتوصل المجلس إلى قرار نهائي في هذا الشأن. وكرر التأكيد بأن زيادة القيم المطلقة لمبالغ المساعدة المقدمة إلى افريقيا جنوب الصحراء من ٥٤ مليون دولار إلى ٧٢ مليون دولار سنويا هي زيادة كبيرة. ونظرا إلى أن تخصيص حصة لافريقيا بنسبة أكبر من ذلك ينطوي على عملية إضافية لإعادة توزيع الموارد من المناطق الأخرى، فإن تنقيح كهذا يحتاج إلى دراسة متأنية من جانب المجلس.

٧ - وفيما يتعلق بمعدلات التنفيذ، لاحظ أن القصد من الوثيقة الحالية هو تقديم استعراض عام، حسبما طلب مجلس الادارة في السنوات السابقة. لكن إذا كانت هذه هي رغبة المجلس التنفيذي فسوف يقوم الصندوق برحابة صدر بادراج تحليل في خطط عمله المقبلة للعوامل المحددة لمعدلات التنفيذ في البرامج القطرية كل على حدة.

٨ - وشرح نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) طبيعة تدفقات الايرادات التي تستعصى على التنبؤ وهو ما يحول دون تنفيذ البرامج بدون اعاقة، ويتسبب بدوره في بعض الاختلاف الحاصل في معدلات التنفيذ. ولاحظ أن الصندوق اتخذ في عام ١٩٩٤ عدة مبادرات من أجل زيادة هذه المعدلات تضمنت، في جملة أمور، إلغاء السقوف القطرية بما يسمح بالتخصيص الكامل للموارد في إطار البرنامج القطري المعتمد، ومطالبة جميع المكاتب القطرية بتقديم تقارير ربع سنوية للنفقات لتمكين الصندوق من استعراض مستويات الانفاق وترحيل الموارد بين البرامج وفقا لذلك.

- - - - -